بنك نكست

توقيع بروتوكول تعاون بين "صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري" و"بنك نكست"

مي عبد الحميد: بروتوكول التعاون يوفر تمويلًا عقاريًا للمواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل في حدود 2 مليار جنيه

تامر سيف الدين: البنك يهدف لتقديم حلول تمويلية متنوعة للعملاء وتعزيز الشمول المالي من خلال تحقيق إصلاح هيكلي للتمويل العقاري

القاهرة، 5 أكتوبر 2025

وقع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بروتوكول تعاون مع بنك نكست لزيادة حجم التعاون وتمويل عدد أكبر من المتقدمين لإعلانات الصندوق، وقام بالتوقيع كل من الأستاذة/ مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والأستاذ / تامر سيف الدين، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ بنك نكست

وشهد مراسم توقيع البروتوكول عددًا من المسؤولين في الطرفين، وهم هالة غازي، نائب الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وأمنية المعداوي، مدير عام الإدارة العامة للدعم، وحضر من بنك نكست كل من إيمان بدر، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد والتسويق والشمول المالي، وعمرو جمالي، نائب الرئيس التنفيذي للأعمال، وتامر مصطفى، رئيس مجموعة أول تطوير الأعمال والتنمية المستدامة، ومصطفى الشاذلي، رئيس التمويل العقاري.

وعقب توقيع بروتوكول التعاون، أكدت **مي عبد الحميد الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري**، أن بنك نكست التجاري يعد شريكًا مهمًا للصندوق في مجال توفير التمويل العقاري للمواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل، وهو ما يساعدهم على الحصول على وحدات سكنية ضمن مختلف الإعلانات التي يطرحها الصندوق ضمن المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين".

وأوضحت مي عبد الحميد أن هناك 2.1 مليون عميل تقدموا للحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات التي طرحها الصندوق، وهو ما دفع الصندوق لتطوير النظام التقني الخاص به بما يساعد على تسهيل إجراءات التمويل العقاري أمام المواطنين، وسوف يتم الإعلان عنه خلال الفترة المقبلة مشيرة أن بروتوكول التعاون الجديد يُعد تجديدًا للبروتوكول الموقع بين الصندوق والبنك في 1 أغسطس 2023 .ويهدف البروتوكول إلى توفير تمويل عقاري للمواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل في حدود 2 مليار جنيه مصري، وهو ما يعد زيادة كبيرة في قيمة التمويل العقاري مقارنة ببروتوكول التعاون الأخير، والذي هدف إلى تقديم تمويلات عقارية بقيمة 800 مليون جنيه آنذاك.

ومن جانبه، صرح **تامر سيف الدين الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك نكست،** أن هذا البروتوكول يأتي لإتاحة تمويل يقدر ب 2 مليار جنيه لفئات محدودي ومتوسطي الدخل، وذلك استجابة للمبادرة الرئاسية ومبادرة البنك المركزي المصري لتحفيز البنوك وتشجيعها على التوسع في مجال التمويل العقاري وتوجيهها للاهتمام بمحدودي ومتوسطي الدخل، إيمانًا منه بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه بجانب دوره الاقتصادي واستراتيجيته نحو تعزيز الشمول المالي من خلال تحقيق إصلاح هيكلي للتمويل العقاري بإتاحة تمويل طويل الأجل بأسعار عائد منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب لتلك الفئات، ووفقاً لمبادرة البنك المركزي المصري للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد مدعم يتراوح بين 3% و 5% و7% و8% لمدد أقصاها 30 سنة.

وأضاف سيف الدين أن البنك قام بتمويل عدد 11785 عميلًا من خلال المبادرات سالفة الذكر، حيث ارتفعت محفظته لتصل إلى 2.6 مليار جنيه مقسمة إلى تمويل محدودي الدخل بنسبة 75% ومتوسطي الدخل بنسبة 25% في سبتمبر 2025 مقارنة بنفس الفترة في عام 2024، وبلغت المحفظة 1.5 مليار جنيه مقسمة إلى تمويل محدود بنسبة 80% ومتوسط الدخل بنسبة 20% وذلك بمعدل نمو 73% كما أشار إلى أن البنك من ضمن قائمة أكبر 10 بنوك المشاركة في مبادرات التمويل العقاري، كما أن محفظة البنك العقارية تعد من أسرع المحافظ نموا في السوق. وأشار سيف الدين إلى أن ذلك يؤكد نجاح التعاون بين بنك نكست وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وكذلك التزام البنك بدعم وتسهيل تملك وحدات سكنية بأفضل خدمة، وفي أسرع وقت ممكن.

وأوضح سيف الدين أن البنك خصص مبنى إدارياً متكاملاً خاصاً للتمويل العقاري "Sales & Mortgage Hub" بمول بندر بمنطقة المعادي، وذلك للتسهيل على المواطنين، ودمج جميع الإجراءات في مكان واحد، ويمكن الوصول إلى هذا المبنى الإداري من هنا.

وفي ختام توقيع البروتوكول، عبر الطرفان عن رغبتهما المتبادلة في استمرار التعاون الوثيق فيما بينهما، مؤكدين أن بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه بمثابة البداية فقط للمزيد من التعاون في الفترة المقبلة بما يعود بالنفع على المواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل الراغبين في الحصول على وحداتهم السكنية بالإعلانات المطروحة من قبل الصندوق.

-نهاية البيان-

عن بنك نكست:

تأسس بنك نكست المعروف سابقًا باسم aiBANK عام 1974 كبنك استثمار وأعمال، وبدأ نشاطه تحت إشراف البنك المركزي المصري عام 1978 برأسمال يبلغ 40 مليون دولار أمريكي.

شهد البنك تطورا مستمراً في رأسماله، ليصل إلى 1,987 مليار جنيه مصري في عام 2020 وبناءا على قرارات الجمعية العامة المنعقدة في 10 اكتوبر 2021 وبعد استكمال صفقة الاستحواذ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المدفوع ليصبح 5,000,000,003 جنيه مصري، وذلك بعد تعديل هيكل الملكية للبنك ودخول مستثمرين جدد بالإضافة للمستثمرين الحاليين وفقاً الآتي :

مجموعة إي اف چي القابضة ش.م.م بنسبة 51 %

صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي بنسبة 25 %

بنك الاستثمار القومي بنسبة 24 %

وبناءً على قرار الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 24 مارس 2024 تم الموافقة على زيادة رأس المال ليصل إلى 5,400,000,006 جنيه مصري.

يقدم البنك كافة الخدمات المصرفية للأفراد من خلال منتجات التجزئة المصرفية المختلفة، هذا إلى جانب خدماته للشركات والمؤسسات، وذلك بالمشاركة في تمويل المشروعات القومية العملاقة من خلال القروض المشتركة Syndicated loans التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، وعلى البنك في نفس الوقت. ويسعى البنك إلى دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر درعاً من دروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى خدمات الاستثمار والخزانة مع تقديم الخدمات الإسلامية والمخصص لها هيئة شرعية قوية تعمل طبقًا للمعايير المصرفية الإسلامية.

ويقدم البنك خدماته لكافة العملاء من خلال عدد (36) فرع منتشرون في جميع أنحاء الجمهورية مع العمل على التوسع ، بالإضافة إلى توسيع شبكة الصراف الآلي (ATM) لتغطي أغلب الأماكن الحيوية. يحرص البنك على إرضاء عملائه من خلال تقديم الخدمات المتميزة والتنافسية مع العمل على توفير أحدث أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتطوير الأداء وتحسين ورفع مستوى الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى الاهتمام بصقل مهارات العاملين من خلال تدريبهم على أحدث البرامج التدريبية.

للاطلاع على المزيد، يُرجى زيارة: www.banknxteg.com

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

ريهام عباس

رئيس قطاع العلاقات العامة واتصالات المؤسسة في بنك نكست
rabbas@banknxteg.com

عن مجموعة إي اف چي القابضة

تحظى **مجموعة إي اف چي القابضة** كود (EGX: HRHO.CA – LSE: EFGD) بتواجد مباشر في 7 دول عبر قارتين، حيث نشأت الشركة في السوق المصري، وتوسعت على مدار أكثر من أربعة عقود من الإنجاز المتواصل. وقد ساهمت قطاعات الأعمال الثلاثة، بنك الاستثمار (**إي اف چي هيرميس**) ومنصة التمويل غير المصرفي (**إي اف چي فاينانس**) والبنك التجاري (**بنك نكست**)، في ترسيخ المكانة الرائدة التي تنفرد بها المجموعة وتعزيز قدرتها على إطلاق المزيد من المنتجات والخدمات المالية، بما يساهم في تقديم باقة شاملة من الخدمات لتلبية احتياجات عملائها من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها والوصول إلى عملاء جدد.

وتعد **إي اف چي هيرميس** بنك الاستثمار الرائد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر تقديم باقة فريدة من الخدمات المالية والاستثمارية، تتنوع بين الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول والوساطة في الأوراق المالية والبحوث والاستثمار المباشر. وفي السوق المصري، وتمتلك مجموعة إي اف چي القابضة منصة رائدة في خدمات التمويل غير المصرفي وهي إي اف چي فاينانس، والتي تغطي أنشطة متعددة تتضمن شركة **تنميه**،

الشركة الرائدة في تقديم الخدمات المالية في مصر، وبالأخص للمشروعات متناهية الصغر، ومنصة التأجير التمويلي والتخصيم **إي اف چي للحلول التمويلية**، وشركة **فاليو** لتكنولوجيا الخدمات المالية وشركة **بداية** للتمويل العقاري وشركة **كاف** للتأمين، **وشركة إي اف چي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقديم خدمات البنك التجاري من خلال **بنك نكست**، البنك الرائد في مصر والمتخصص في تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للأفراد والشركات.

نفخر بالتواجد في: مصر | الإمارات العربية المتحدة | المملكة العربية السعودية | الكويت | البحرين | باكستان | كينيا | نيجيريا

للاطلاع على المزيد، يُرجى زيارة:

www.efghldg.com

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

مي الجمال

رئيس قطاع التسويق والاتصالات بمجموعة إي اف چي القابضة

melgammal@efghldg.com

عمر سلامة

نائب رئيس أول للاتصالات والعلاقات العامة بمجموعة إي اف چي القابضة

osalama@efghldg.com

قطاع العلاقات الإعلامية بمجموعة إي اف چي القابضة

PublicRelations@efghldg.com

ملاحظة حول البيانات الطليعة

في هذا البيان الصحفي، قد تصدر «مجموعة إي اف چي القابضة» بيانات تطلعية، مثل بيانات حول توقعات الإدارة والأهداف الاستراتيجية وفرص النمو وآفاق الأعمال. هذه البيانات التطلعية ليست حقائق تاريخية، ولكنها بدلاً من ذلك تمثل فقط إيمان «مجموعة إي اف چي القابضة» فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، والعديد منها غير مؤكد وخارج سيطرة الإدارة، ويتضمن من بين أمور أخرى تقلبات الأسواق المالية والإجراءات والمبادرات التي يتخذها المنافسون الحاليون والمحتملون والظروف الاقتصادية العامة وتأثير التشريعات واللوائح والإجراءات التنظيمية الحالية المعلقة والمستقبلية. وبناءً على ذلك، يُحذر القراء من الاعتماد بشكل غير مبرر على البيانات التطلعية، والتي لا تكتب فقط إلا اعتبارًا من تاريخ تقديمها.